"الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي"

تحقيق ودراسة عبدالحميد هنداوي

محمد رفعت أحمد زنجير

قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية - كلية التربية

جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا - فرع أبو ظبي

مقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى التابعين له بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فقد اطلعت في شهر رمضان المعظم من سنة ١٤١٨هـ على طبعة جديدة من كتاب "الكاشف عن حقائق السنن" للإمام الطيبي، وهو شرح لمشكاة المصابيح في الحديث النبوي، وهي - المشكاة - من تأليف الخطيب التبريزي . وقد طبع على غلاف الكتاب : (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن مصدراً بمقدمة للمصنف في علوم الحديث ومصطلحه، للإمام الكبير شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، تحقيق ودراسة عبدالحميد هنداوي، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، الرياض) الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

والطبعة في (١٣) مجلداً، الأول: في موضوعات وأمور تتصل بكتاب الكاشف ولا علاقة لها بمتنه، ويبدأ المتن من الجزء الثاني ، وينتهي بالجزء الثاني عشر، والجزء الثالث عشر مخصص للفهارس .

والإمام الطيبي علم مشهور في تاريخنا الإسلامي، وهو من علماء القرن الثامن الهجري (ت ٧٤٣هـ) . ترجم له الإمام ابن حجر العسقلاني وغيره من الأئمة [(١)]، وقال عنه الحافظ ابن حجر : "آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنن" . وله إسهامات مختلفة في التفسير والحديث والبلاغة، ويعد شرحه لكتاب الكشاف الشهير بتفسير الزمخشري أفضل الشروح، وعنه يقول العلامة ابن خلدون : "ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، و هو شرف الدين الطيبي، من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا ، و تتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال، بأدلة تزيفها، ويبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم" [(٢)] .

وكذلك يعد شرح الطيبي لمشكاة المصابيح هو أفضل شروحها كما ذكر أهل العلم [(٣)] . وقد توثقت معرفتي بالإمام الطيبي وكتابه الكاشف بعمق، منذ كنت طالباً في السنة المنهجية لمرحلة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة - حرسها الله تعالى - ، حيث اخترت عنواناً لرسالتي في الماجستير - فرع البلاغة والنقد - يتعلق بكتاب الكاشف ، والعنوان هو : (الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي) . وقد نوقشت الرسالة عام ١٤١٠هـ، وأجيزت بحمد الله تعالى، وكان المشرف عليّ الدكتور علي العماري . وقد درست (الكاشف) كله أنذاك معتمداً على مخطوطاته، والتي جمعت منها (١٢) مخطوطة، وهي تمثل ثلاث نسخ كاملة من الكتاب، وكان هدفي من دراستي أن أسلط الأضواء على هذا الكتاب الجليل، لعله يحقق ويطبع فيما بعد . وبالفعل فقد طبع الكتاب في باكستان طبعة رديئة تجارية غير محققة [(٤)] . مما دفعني إلى أن أصدر كتاباً عن

الطيبي أبين فضله ومزاياه، وأنبه إلى الأخطاء الواردة في طبعة باكستان، داعيًا إلى إعادة طبع كتاب الكاشف وتحقيقه تحقيقًا علمياً . وسميت الكتاب : (الإمام الطيبي ، الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية، حياته وجهوده العلمية، ودراسة عامة حول شرحه لمشكاة المصابيح والمسمى : الكاشف عن حقائق السنن مع نقد علمي لطبعة الكاشف الباكستانية، وكشف لتحريفاتها وأخطائها) [٥] . وقلت ص (١٨ - ١٩) من الكتاب المذكور: وأريد أن أبين قيمة هذه الطبعة المتداوله بين أيدي الناس اليوم، لكي تعلم ضرورة تحقيق هذا الكتاب بما يليق به، وإخراجه من جديد . وما أن وزع الكتاب للقراء، حتى وجدت الطبعة الجديدة لكتاب الكاشف عن حقائق السنن بتحقيق عبدالحميد هنداوي .. فحمدت الله تعالى ، وقلت في نفسي : الآن أخذ القوس باريها ... وياليتني لم أطبع كتابي ! فقد كفانا الرجل مؤونة ذلك ، وأقبلت على تصفح الطبعة الجديدة من كتاب الكاشف ، فراقني الكتاب لأول وهلة، إخراج جميل، وطباعة جيدة، والنصوص إلى حد ما سليمة، وهناك حواشٍ وتحقيقات لا بأس بها، وكل هذه الأمور تفوقت بها طبعة هنداوي على الطبعة الباكستانية... وعدت أقرأ الكتاب مرة بعد أخرى، وأتناوله مجلداً مجلداً إلى أن بدا لي ما رابني، حيث وجدت كثيراً من النصوص في متن الكاشف معزوة إلى النووي والزمخشري وغيرهما من العلماء، وهي غير معزوة إلى كتبهم في الهامش . وتوثيق النصوص من صميم عمل المحقق، ولذلك رجعت إلى مقدمة المحقق مرة أخرى، لأعرف هل قصده إخراج المتن سليمًا فقط، أم التحقيق والدراسة كما هو متعارف عليهما عند أهل العلم .. فوجدته يصرح في مقدمته للكاشف (١/٨) بأن الكاشف المطبوع في باكستان : "قد جاء خلواً من التعليقات أو التخريجات للآيات والأحاديث وتوثيق النصوص وغير ذلك من جملة أعمال التحقيق"، وقد صرح المحقق في الكاشف (١/١٠ - ١١) عند الحديث عن عمله في الكتاب بأنه سيقوم بذلك . ولما لم أجده قام به كما يجب دفعني هذا إلى تتبع منهجه في تحقيق كتاب الكاشف، فوجدت ثمة ملاحظات لاينبغي السكوت عنها، بل لابد من الإشارة إليها أداء لحق الله وأمانة العلم والنصح لكل مسلم، ويمكن إيجاز أهمها بالآتي :

٢ - الملاحظة الأولى : حول مصدر الكاشف في الطبعة الجديدة والطبعة الباكستانية :

يقول هنداوي (١/١٠) من كتاب الكاشف في مقدمة التحقيق : "وكان عملنا فيه كالتالي : ١- مقابلة المطبوع على نسخة دار الكتب المصرية التي لم يرجع إليها في الطبعة السابقة للكتاب" .

وما قاله المحقق محل نظر ، فالنسخة الباكستانية لايمكن عدّها أساسًا صالحًا ثم مقابلتها على نسخة دار الكتب ، لأنها تفتقد المصداقية، ولا يوثق بها أصلاً، ويؤكد ذلك أمور منها :

١ - ما قاله المحقق هنداوي في هامش (١/١٠) في الحاشية رقم (١) معترفًا بكثرة أخطاء الطبعة الباكستانية، حيث قال : "وأحب أن أنبه القارئ إلى أنني نبهت فقط على أهم الفروق بين المخطوط والمطبوع، ثم تركت بيان ذلك لكثرته، مع الاعتناء بإثبات أصل الكتاب على وجه الصحة موافقًا لما في نسخة دار الكتب المخطوطة المرموز لها بالرمز ك" .

٢ - وقال المحقق أيضًا في مقدمته للكاشف (١/٨) معترفًا بكثرة أخطاء الطبعة الباكستانية : "وقد طبع الكتاب في باكستان أثناء انشغالي بتحقيقي إياه على نسخة دار الكتب المصرية، وقد كاد ذلك أن يصدني عن إتمام عملي في إخراج الكتاب، لولا أني حينما طالعت كثيراً من صفحات المطبوع وجدت به كثيراً من الأخطاء والسقط المؤثر الذي قد يصل إلى نصف صفحة أو فقرة كاملة تثبتها نسخة دار الكتب المصرية، ولا أجدها في المطبوع، فضلاً عن أن الكتاب المطبوع قد جاء خلواً من التعليقات أو التخريجات للآيات والأحاديث وتوثيق النصوص وغير ذلك مما هو من جملة أعمال التحقيق" . ثم قال المحقق في هامش الصفحة نفسها : "أثبتنا بعض هذه

الأخطاء والفروق المؤثرة في حواشي الكتاب، وأهملنا التنبيه على أكثرها خشية الإطالة، إذ لا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من تلك الهنات" .

٣ – جاء في مقدمة الكاشف (الطبعة الباكستانية) في (٢١/١ – ٢٢) : "فلا ندعي أننا أدينا تحقيق هذا الكتاب الجليل، بل نعد عملنا هذا خطوة أولى ، وهو يسهل العمل لمن أراد تحقيق هذا الكتاب وأداء حقه" . فالنسخة الباكستانية إذًا نسخة غير محققة، وغير كافية ولا وافية بالمقصود باعتراف من حققوها .

٤ – وقد كتبت دراسة عن النسخة الباكستانية في كتابي : (الإمام الطيبي الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية ، حياته وجهوده العلمية) وبينت أن الطبعة الباكستانية لايوثق بمتنها ولا حواشيها، وقلت في ص (١٨ – ١٩) من كتابي المذكور : "إنني إذ أقدم هذه النماذج ليس غرضي منها التشهير والتعريض بأحد، ولكن أكرم ما نغار عليه العلم، وأريد أن أبين قيمة هذه الطبعة المتداولة بين أيدي الناس اليوم، لكي تعلم ضرورة تحقيق هذا الكتاب بما يليق به، وإخراجه من جديد" . فالنسخة الباكستانية نسخة غير موثقة وغير محققة باعتراف محققيها، وكما ذكرت وذكره أيضًا هنداوي . ونسخة بهذا الشكل لايمكن الاعتماد عليها ولا المقابلة على متنها، فهي نسخة تجارية ليس إلا . وقد بين عبدالسلام هارون – رحمه الله – في كتابه : (تحقيق النصوص ونشرها) [٦] وهو أول كتاب عربي في هذا الفن يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته كما جاء على غلافه ، بين أن النسخ التجارية لايمكن الاعتماد عليها، يقول ص (٣٢) : "وأما الطبعات التي تخرج للتجارة، ولا يقوم عليها محقق أمين، فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق" .

ولذلك كان ينبغي على من يريد تحقيق كتاب الكاشف أن يعرض عن المقابلة على الطبعة الباكستانية لما فيها من أخطاء وخلل، وأن يعتمد على مخطوطات الكاشف الأصلية المنتشرة، وما أكثرها !

وقد أشار هنداوي في حواشي الكاشف إلى أخطاء كثيرة من النسخة المطبوعة، وماذا يفيد القارئ أن يعرف هذه الأخطاء إذا كانت النسخة الباكستانية مهدرة أصلاً، ولا قيمة لها في الميزان العلمي . وإنما يستفيد القارئ لو أن المحقق رجع إلى النسخ المخطوطة لكتاب الكاشف وأثبت الفروق فيما بينها، فهذا هو الذي يفيد القارئ، وأما النسخة الباكستانية فيكفي بأن يأتي بنماذج منها ليثبت أنها نسخة مهدرة ولا يصلح الاعتماد عليها في التحقيق . وإنما قد يستأنس بها، ولكن يبدو أن المحقق كان يروقه نشر النسخة الباكستانية التي اعتمد عليها كثيرًا، وقابل عليها ، وأثنى على من قام بها، يقول في (٨/١) من الكاشف : "إلا أني قد شكرت لهؤلاء الأفاضل الذين قاموا بإخراج الكتاب إلى عالم النور سبقهم وحسن صنيعهم، ولو حبس كل عالم ما معه من العلم حتى يبلغ به الغاية لما وصلت إلينا علوم الأوائل" .

والحق أن نشر الكتب والعلم جهاد عظيم، ولكن إذا كان بغير تشويه ولا تحريف، فكما أن الصلاة المتقنة الخاشعة قد يبطلها محظور صغير، وكذلك العمل الجيد قد يذهب به أخطاء يسيرة، والقاعدة في كل عمل إتقانه ، يقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : "**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**" [٧] . والأخوة في باكستان لم يكن عملهم متقنًا، ولذلك لا يمكن الإشادة به ، كيف وهم قد غزو الأسواق بنسخ محرفة من كتاب الكاشف سيعتمد عليها العلماء والقراء في كل مكان !

يبقى أن نشير إلى أن المحقق اعتمد على نسخة دار الكتب المصرية وحدها، ولم يعط أية بيانات مفصلة عن هذه النسخة، فقد أغفل ذلك تمامًا في مقدمته لكتاب الكاشف، مكتفيًا بعرض صور لهذه المخطوطة من بعد الصفحة (١١) إلى ص (١٣) من الجزء الأول . وهذه الصور بياناتها غير واضحة . وهذا خلل منهجي أيضًا ، يقول عبدالسلام هارون : "وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب، مقرونة بالتحقيق العلمي الذي يؤدي إلى صحة

نسبة الكتاب ، والاطمئنان إلى متنه، وجدير بالمحقق أن يشرك القارئ معه بأن يصف له النسخ التي عول عليها، وصفًا دقيقًا يتناول خطها، وورقها، وحجمها، ومدادها، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات ، ويتناول كذلك كل ما يلقي الضوء على قيمتها التاريخية" [٨] . والقارئ لكتاب الكاشف قد يداخله الشك فيما يقرأ، وذلك لأن المحقق لم يعطه أية بيانات يجعله يطمئن إلى نسخة دار الكتب، وأنها نسخة قويمة يمكن الاعتماد عليها، فهي نسخة مجهولة تمامًا لدى القارئ . فهو في حيرة من أمرها، وهكذا جعل المحقق القراء في قلق بشأن ما قدمه إليهم من متن الكتاب الكاشف ، حيث قابل المتن على نسخة الطبعة الباكستانية المحرفة، ولم يعط أية بيانات حول نسخة دار الكتب .

ومن العجب أن المحقق تجاهل عشرات المخطوطات من كتاب الكاشف، وقد أشار إلى بعضها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٩) [٩] . وكذلك أشار صبحي السامرائي إلى بعضها في تقديمه لكتاب : الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، ص (٢٣) [١٠] ، الذي حققه السامرائي . وأشرت إلى بعضها في مقدمة رسالتي : (الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي) [١١] ، ونلت بها درجة الماجستير في البلاغة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة . وفي هذه المخطوطات ما هو جيد ونادر ، وكان ينبغي على من يريد أن يحقق هذا الكتاب أن يجمع أفضل النسخ الخطية الموثقة والقديمة، ويختار أجودها وأقدمها لتكون بمثابة النسخة الأم، ويقابل عليها باقي المخطوطات كما هو متبع في عملية التحقيق العلمي [١٢] .

ومما يؤكد على حاجة المحقق إلى مخطوطات أخرى غير نسخة دار الكتب التي عول عليها وحدها ما جاء في متن كتاب الكاشف (٣/٩٩٠) : "والأصل في الملجأ الهمزة، ومنهم من يلين همزته ليزاوج منجا" . قال المحقق في الحاشية معترفًا بوجود تحريف في المطبوع والمخطوط اللذين اعتمد عليهما : (في ك : ليردوح، وفي ط : ليروح، وكلاهما تصحيف، والصحيح ما أثبتناه، ومعناه المزاوجة بين منجا وملجا المخففة) . وإذا كان المحقق استطاع أن يهتدي إلى الصواب هنا، فهو لايستطيع ذلك في كل مرة ، بل لابد له من نسخ أخرى يعتمد عليها كما سيأتي تفصيل ذلك من خلال أمثلة كثيرة ، وانظر أيضًا : الكاشف (٣/٩٩٣) الحاشية (٢) . و (٣/٨٦٨) الحاشية (*) .

يبقى أن نشير هنا إلى أن المحقق لم يفرق بين مصطلحي التصحيف والتحريف هنا، وقد ميز بينهما الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، حيث قال : "إن كانت المخالفة بتغير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف" [١٣] . يلاحظ هنا أن المحقق أطلق مصطلح التصحيف على تغير شكل الكلمة . والصواب أن التحريف وليس التصحيف قد وقع في هذا الموضع .

٣ - الملاحظة الثانية : عدم التزام المحقق بمنهجه :

يتمثل ذلك في أمور :

أولاً : سبق ذكر قوله : "وأحب أن أنبه القارئ إلى أنني نبهت فقط على أهم الفروق بين المخطوط والمطبوع، ثم تركت بيان ذلك لكثرته، مع الاعتناء بإثبات أصل الكتاب على وجه الصحة موافقًا لما فيه نسخة دار الكتب المخطوطة المرموز لها بالرمز ك" . ولا أدري كيف لجأ المحقق إلى هذه الطريقة : فقد ابتدأ يقابل المطبوع على نسخة دار الكتب ، ثم نبه فقط على أهم الفروق، ثم ترك التنبيه على ذلك مكتفيًا بما يوافق دار الكتب ؟ هل يجوز هذا في مناهج أهل العلم ؟ . ومع هذا فنجده يخالف ما قاله عندما أورد قول المتنبي في الكاشف (٢/٥٥١) :

وتحقر الدنيا احتقار مجرب
ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا

فقال في الهامش معقبًا على (تحقر) : "كذا في (ط) . وفي (ك) : وتحتقر" . فقد اعتمد المحقق على المطبوع، واتخذه أصلاً حين أثبته بالمتن، ولم يعتمد ما ورد في نسخة دار الكتب كما ذكر هو في منهجه .

وأمر آخر يجدر التنبيه إليه هنا، وهو أن البيت من البحر الطويل، وإثبات : (وتحقر) في المتن وفقًا للمطبوع خطأ صريح، وكان الأولى إثبات ما في نسخة دار الكتب، أو العودة إلى ديوان المتنبي وفيه (وتحتقر) كما ذكرت [١٤]. وأيضًا في رواية الديوان (يرى) وكان ينبغي على المحقق الإشارة إلى ذلك .

والحق أنه لم تكن للمحقق منهجية واضحة في اتخاذ المطبوع أصلاً أو المخطوط . فمرة يرجح ما جاء في المطبوع وأخرى ما جاء في المخطوط بدون إبداء الأسباب . ومن ذلك :

١ – في الكاشف (٢٦٧٨/٨) ورد في المتن رمز (مظ) وهو علامة على اسم المظهر، وعلق عليه في الحاشية بقوله: "في (ك) : (خط)" . و(خط) رمز به الطيبي للإمام الخطابي . فهو قد اختار ما جاء في المطبوع لا المخطوط .

٢ – في الكاشف (٥٣٣/٢) : ورد في المتن رمز (خط) . وعلق عليه في الحاشية (٣) بقوله : "في (ط) : (تو). وما أثبتناه من (ك) وهو الصواب" . فهنا اعتمد المخطوط أصلاً وليس المطبوع .

٣ – في الكاشف (٤٩٤/٢) ورد في المتن رمز (مح) ويعني شرح النووي على صحيح الإمام مسلم، وعلق المحقق عليه في الحاشية بقوله : "في (ط) : (مظ) والصحيح ما أثبتناه وهو في (ك)" . ويقصد بـ (ك) نسخة دار الكتب .

٤ – في الكاشف (٣٦٩٠/١٢) جاء في السطر الرابع من شرح الطيبي [مظ] وعقب عليه في الحاشية : "كذا في (ط) . وفي (ك) : نه" .

علمًا أن المحقق عمل عكس ذلك (٦٠٤/٢) حيث قال في الحاشية : في (ط) : (تو) وما أثبتناه من (ك)" . وكذلك عمل في حاشية (٦٠٧/٢) . وكذلك (٦١٦/٢).

٥ – في مواضع كثيرة اتخذ المطبوع أصلاً وليس (ك) مثال ذلك ما جاء في المواضع التالية من الكاشف : (٣٦٨٥/١٢، ٣٦٨٦، ٣٦٨٨، ٣٦٩٠، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣٦٩٦) .

ثانيًا : ذكر المحقق الخطوة الثالثة من عمله في الكاشف (١١/١) ضمن المقدمة وهي : "عزو أهم الأقوال والنصوص والشواهد الشعرية إلى أصحابها" . وليته فعل ذلك . بل إنه أغفل معظم النقول والأقوال وتركها بلا عزو . وفيما يلي أمثلة على ذلك :

١ – لم يوثق نقول الطيبي عن التوربشتي والمظهر والأشرف وغيرهم من المصادر المطبوعة التي عنيت بشرح المشكاة ونقلت أقوالهم ، مثل : مرقاة المفاتيح لعلي القاري، ومرعاة المفاتيح للمباركفوري، والتعليق الصبيح على مشكاة المصابيح للكاندهلوي . ومثل هذه الكتب يجب العودة إليها في تحقيق كتاب الكاشف ، يقول عبدالسلام هارون : "وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول، فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ" [١٥] .

وشروح المشكاة اعتمدت على الكاشف للطيبي، وعلى شروح مصابيح السنة التي اعتمد عليها الطيبي، فالعودة إليها مهمة جداً في التحقيق العلمي . ولأن المحقق أهملها نجده يصرح في الكاشف عند هامش ص (٣٦٩) من الجزء الثاني بأنه لايعرف المظهر والأشرف، حيث قال : "لم أستطع تحديد المقصود بكل من المظهر والأشرف، وقد سمي بذلك جماعة، لم أستطع القطع بالمقصود منهم" . علمًا بأن الأشرف والمظهر من شراح كتاب مصابيح السنة، وقد وردت ترجمة المظهر بإيجاز في كشف الظنون (١٦٩٩/٢) . وهدية العارفين للبغدادي (٣١٤/٥) . وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٣٦/٦) . ومعجم المؤلفين لكحالة، (٦٠/٤ – ٦١) . كما وردت ترجمة الأشرف بإيجاز أيضًا في كشف الظنون (١٧٠١/٢) . وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٣٦/٦) والدرر الكامنة لابن حجر (٤٠٣/١) وهدية العارفين للبغدادي (٢١٣/٥) .

وقد نقل الطيبي عنهما كثيراً ، ولم يوثق المحقق أية إحالة بهذا الصدد علمًا أن النقول مبثوثة في شروح مشكاة المصابيح الأخرى .

٢ - لم يوثق المحقق معظم نقول الطيبي عمن قبله من أهل العلم مما شاع ذكرهم وانتشرت كتبهم . فعلى سبيل المثال أشار الطيبي إلى الكشاف للزمخشري في الكاشف (٤٢٥/٢، ٤٢٧، ٤٣١، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣) . وكذلك أشار إلى شرح النووي على صحيح مسلم، وذلك في الكاشف (٤٢٦/٢، ٤٧٤، ٥٥٣، ٦٨٥) . وكذلك أشار الطيبي إلى شرح السنة للبغوي، وذلك في الكاشف (٤٥٤/٢، ٦٨٥). ولم يوثق المحقق شيء من هذا الذي ذكرناه ، مع أن الكتب المذكورة موجودة والوصول إليها متيسر لكل قارئ وباحث!. وهذا يعد مأخذاً علمياً . يقول عبدالسلام هارون: "وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ... ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف، فإذا تهدى المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانًا له على إقامة النص" [١٦] .

٣ - لم يوثق المحقق معظم الأشعار التي ذكرها الطيبي من دواوين أصحابها أو المصادر التي ذكرتها، بل لم يهتم بعزو الأبيات إلى أصحابها إذا لم يذكر الطيبي أسماءهم . ويمكن مراجعة الكاشف للتحقق من ذلك ، انظر مثلاً الجزء الثاني من الكاشف في الصفحات التالية : (٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٩، ٥١٤، ٥٢٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٠، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣٧، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٧٤، ٦٧٩، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧١٠، ٧١٥، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢٢) .

بل إن المحقق أثبت بعض الأبيات محرفة، من ذلك قول أبي العلاء الذي ورد في الكاشف (٤٧٣/٢) :

سـرى برق المعـرة بعد وهـن
فبـات برامـة (نصف) الكلال
شجـى ركبا وأفراسـا وإبلا
وزاد فكاد أن يشجو (الرجالا)

والصواب كما في الديوان : (يصف) و (الرحالا) . ولم يعبأ المحقق بالتصحيف ، ولم يعد إلى سقط الزند[١٧]، ففيهما البيتان بشكل صحيح . بل نقل البيتين كما وردا في الطبعة الباكستانية المحرفة (١٦٣/١)، وقد نظرت في كتاب الكاشف، فوجدت كثيراً من الأبيات الشعرية محرفة غير مستقيمة الأوزان، ومن ذلك

أ - جاء في الكاشف (٤٨١/٢) قول الحماسي :

فوالله لا أنسى قتيلا (رزيئة)
بجانب قوسي ما مشيت على الأرض
(على أنها) تعفو الكلوم وإنما
يوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

والصواب كما في الحماسة [١٨] : (رزئته) و (بلى إنها) و (نوكل) والمحقق لم يخرج البيتين من ديوان الحماسة ! .

ب - جاء في الكاشف (٣٦٨٥/١٢) قول الأعشى :

فلا تحسبني (شاكرا) لك نعمة (على)
شاهدي يا شاهد الله فاشهدي

ولم يخرجه المحقق في ديوان الأعشى، وقد ورد البيت في ديوان الأعشى [١٩] بهذه الصورة :

فلا تحسبني كافرا لك نعمة
عليّ شهيد شاهد الله فاشهد

ج - جاء في الكاشف (٦٣٧/٢) هذا البيت :

(الظلم) من شيم النفوس فإن تجد
ذا عفة (فلعلـه) لا يظلـم

ولم يعقب المحقق عليه . والبيت للمتنبي ، والصواب فيه : (والظلم) و (فلعلة) كما ورد في ديوان المتنبي والتبيان للطيبي [٢٠] .

د - جاء في الكاشف (٥١٤/٢) قول الشاعر :

فلا تخذل المولى وإن كان ظالما
فإن به (تنال) الأمور وتراب

وعلق على كلمة (تنال) في الحاشية (١) من الصفحة السابقة قائلاً : في [ط] يثائي، وفي [ك] ينائي، وقد رجحت ما أثبته لأنه أوفق للسياق .

ونقول للمحقق الفاضل ما يلي :

١ – ما رجحته لا يستقيم ووزن البيت، فهو من البحر الطويل، ولفظ (تنال) غير مستقيم .

٢ – وفعلك هذا يثبت أنك بحاجة إلى نسخ خطية أخرى غير تلك التي بين يديك .

٣ – ولا ينبغي أن تضرب بما ورد في النسخة الخطية والنسخة المطبوعة عرض الحائط ، وتضع ما تظن أنه صحيح، فليس ذلك لإنسان كائنًا من كان . يقول عبدالسلام هارون : "ليس تحقيق المتن تحسينًا أو تصحيحًا، وإنما هو أمانة الأداء ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته ، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير . وإذا كان المحقق موسومًا بصفة الجرأة ، فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل ، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر. إن المحقق نتاج خلقي ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ما هما ! .

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف نعالجه ؟

فالجواب : أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب ، وبين وجه الصواب فيه ، وبذلك يحقق الأمانة ويؤدي واجب العلم" [٢١].

هـ – ورد في الكاشف (٨/٢٦٢٣) قول الطائي :

كانت هي الوسط المحمي فاكتنفت (بها)

الحوادث حتى أصبحت طرفا

ولم يخرجه المحقق . والبيت كما هو معلوم من البحر البسيط ، والصواب أن تكون (بها) في أول الشطر الثاني من البيت ، والبيت لأبي تمام وقد ورد في تفسير الكشاف[٢٢] للزمخشري (١/١٩٧) .

و – جاء في الكاشف (٨/٢٧٠٤) قول الشاعر :

يذكرني حم والرمح شاجر

فهلا تلا حم قبل التقدم

والبيت من البحر الطويل . وبهذه الكتابة لايستقيم وزنه . والصواب أن يكون الشطر الثاني منه كما جاء في مرقاة المفاتيح (٧/٤٩٤) [٢٣] :

يذكر لي حم والرمح شاجر

فهلا تلا حاميم قبل التقدم

ز – ورد في الكاشف (١٢/٣٩٦٨ – ٣٩٦٩) قول مروان بن أبي حفصة :

تشابه يوماه علينا فأشكلا

(فما) نحن ندري أي يوميه أفضل

أيوم (بداءة العمر أم يوم يأسه)

وما منهما إلا أغرّ محجل

ويلي هذين البيتين قول الطيبي : (ومعلوم أن يوم بداءة العمر أفضل من يوم يأسه، لكن البداء لما لم يكن يكمل ويستتب إلا باليأس أشكل عليه فقال ما قال) .

وهذان البيتان في مدح معن بن زائدة الشيباني .

وفي طبعة الكاشف تحريف وتصحيف . وقد وردا في الديوان[٢٤] ص (١١١) : هكذا : (فلا) ، (نداه الغمر أم يوم بأسه) وهذا هو الصواب .

وقد وقع التحريف في الأبيات وشرحها كما هو واضح. وإثبات (بداءة) أيضًا لا يستقيم مع وزن البيت !

ح – ورد في الكاشف (٨/٢٧٠٠) قول الشاعر :

فخرت بأن (لك) مأكولا ولبسا

وذلك فخر ربات الحجول

ولم يخرج البيت كالغالب، والبيت من البحر الوافر كما هو معلوم، و (لك) مقحمة فيه، ولم ينبه على هذا المحقق والبيت لبديع الزمان الهمذاني وقد ورد في معاهد التنصيص للعباسي[٢٥] (٤/١١٩) والشطر الأول منه بهذا اللفظ : (فخرت بنحو مأكول ولبس) .

ك – ورد في الكاشف (٦٢٨/٢) : "والقول يستعار كثيراً فيما لانطق فيه ، كما قال الشاعر :

إذا قالت الأنساع للبطن (ألحقي)
يقول سني للنواة طني
وقال الجدار للوتد لم تشقني
قال سل عمن يدقني"

ولم يعلق المحقق بشيء على ما أورده في المتن . وهذا خطأ جسيم، فأما قوله : (إذا قالت الأنساع للبطن ألحقي). فهو لأبي النجم العجلي ، وقد ورد في الكشاف للزمخشري (١٨٠/١، ٧٠٩/٢) . وصوابه (الحق)، والشطر الثاني منه: (قدوما فأضت كالفنيق المحنق) . وأما قوله : (يقول سني للنواة طني) فليس هو الشطر الثاني للبيت كما أثبته المحقق . لأنه من الرجز . والشطر الأول : (إذا قالت ....) من البحر الطويل . فكيف يتفقان ؟ . وقد ورد في الكشاف شاهدا مستقلاً ، هكذا (تقول سني للنواة طني) وذلك في (٧٠٩/٢) من الكشاف .

وأما ما جعله المحقق بيتًا ثانيًا تابعًا للأول . وهو قوله : (وقال الجدار للوتد لم تشقني ...) [٢٦] فهذا ليس من الشعر في شيء . ولا علاقة له بما ورد قبله ، بل هو مستقل عنه . وما أورده المحقق كله تلبيس في تلبيس هنا، ومع ذلك نجده يقول في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف (٩/١) : "ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق هذا السفر الجليل كذلك هو أنه يقع في دائرة تخصصي كمدرس لمادة البلاغة والنقد الأدبي، إذ إن الكتاب حافل بالتحليل البلاغي لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، بل إن الكشف عن البلاغة النبوية كان أهم أغراض الإمام الطيبي في شرح هذا كما كشف عنه في مقدمته" .

ولا ندري كيف يفوت متخصص في مادة البلاغة والنقد معرفة أبسط مبادئ علم العروض والقافية ، وكيف يثبت مثل هذه الأخطاء وهو المتخصص في البلاغة والنقد في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ! .

ل – ورد في الكاشف (١٠٢٨/٣) قول الشاعر :

دنيت للمجد والساعون قد بلغوا
جهد النفوس وألقوا دونه الأزرا
لا تحسب المجد تمرا أنت آكله
لم تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

لم يخرج المحقق الأبيات ، وفيها خطآن لم ينبه إليهما.

الأول في (دنيت) وصوابه (دنوت) . وأصل الفعل (دنا) الألف المتطرفة منقلبة عن واو [٢٧] . والثاني : (لم تبلغ) . والصواب : (لن تبلغ) [٢٨] .

م – ورد في الكاشف (٢٥٦٥/٨) قول حسان :

إن التي ناولتني فرددتها
قتلت قلت فهاتها لم تقتل

ولم يضبط المحقق البيت ولم يعزه للديوان . والبيت مكسور في قوله : (قلت) . والصواب قتلت : وقد ورد في لسان العرب مادة (قتل) هكذا :

إن التي عاطيتني فرددتها
قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتها لم تُقْتَلِ

ثالثًا : ذكر المحقق في مقدمته للكاشف (١٠/١ – ١١) الخطوة الرابعة من عمله وهي : "التعريف بالأعلام الذين تمس الحاجة إلى التعريف بهم" . وهنالك عشرات من الأعلام في كتاب الكاشف لم يترجم لهم المحقق، بل هنالك منهم العلماء الذين نقل عنهم الطيبي كثيراً، من ذلك: صاحب كتاب الأجواد، وصاحب كتاب الإرشاد، وصاحب الغريبين، وصاحب مطالع الأنوار، وصاحب المغرب ... وقد نقل عنهم الطيبي عشرات المرات، انظر فهارس الكاشف، (٤٤٥٩/١٣) . وتوضيح أسماء هؤلاء الأعلام من عمل التحقيق .

رابعًا : ذكر المحقق في الكاشف (١١/١) الخطوة السابعة من عمله وهي : "الفهارس العلمية الدقيقة للآيات والأحاديث والمسائل العلمية واللغوية والموضوعات وغير ذلك" .

وبالفعل فقد عمل فهارس عدة ، ولكن لا أدري سببًا لإغفاله لفهارس الشعر، والبلدان، وهي ضرورية جداً . وكذلك لاندري سببًا لعدم وجود فهرس للآيات القرآنية مع

الكتاب ، علمًا بأنه قد وعى به ، وهو غير موجود في فهارس الكتاب ضمن الجزء الثالث عشر ! .

خامسًا : ذكر المحقق في الكاشف (١١/١) الخطوة الخامسة في عمله وهي : "التعليقات العلمية الضرورية على مسائل الكتاب ، سواء في علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة ومعجم، أو العلوم الشرعية من الحديث والرجال والأصول والفقه" .

وقد استعرضت على سبيل المثال المجلد الثامن من كتاب الكاشف فلم أجد في الحواشي تحقيقًا لمسألة واحدة مما ذكر . والمجلد الثامن يبدأ من ص (٢٤٢٥) وينتهي ص (٢٧٣٦) إلا أن يكون التعليق شرحًا للمفردات وتخريجًا للأحاديث والآيات، وهذا لايدخل في هذه الخطوة بل يندرج تحت الخطوة الثانية . وهي تتعلق بتخريج الحديث، أو السادسة وهي تتعلق بشرح الغريب، وفق منهجه في التحقيق الذي ذكره في مقدمة الكاشف (١/١٠ - ١١) .

فالمحقق ذكر بأنه سيخرج الكتاب محققًا تحقيقًا علميًا، وسيستدرك ما ورد من أخطاء وتقصير في الطبعة الباكستانية، ولكنه لم يفعل ذلك كما ينبغي . ولا غرو في ذلك، فقد قال عبدالسلام هارون : "إن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لايضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات" (٢٩) .

٤ - الملاحظة الثالثة : وتتعلق بجملة من الأخطاء والأمور العلمية ، ومنها :

١ - في حديث المحقق عن عمله في الكتاب يقول عن النقطة الثانية من عمله في الكاشف (١/١٠ - ١١) ما يلي: "تخريج أغلب الأحاديث التي تضمنها هذا السفر الجليل ... ومع ذلك فليس غرورًا ولا فخرًا أن نقول إن حجم خدمتنا لأحاديث المشكاة رغم أنه ليس هو الكتاب المعني بالتحقيق، يزيد بكثير على حجم خدمة الطبعات السابقة التي تفرغت لتحقيق المشكاة وحدها" .

وكان الأولى بالمحقق أن يخدم الأحاديث جميعًا لا معظمها، وأن لا يعدّ هذا منقبة خاصة له . لأنه اعتمد على تحقيق الشيخ الألباني للمشكاة وعلى كتب الألباني الأخرى وعلى تعليقات الشيخ أحمد شاكر على مسند أحمد والشيخ شعيب على شرح السنة كما ذكر هو في الكاشف (١/١٠ - ١١) حيث قال : "لذا فقد اقتصرنا على عزو الأحاديث إلى كتب الشيخ ناصر وتعليقاته على المشكاة، وعلى أحاديثها صحيح الجامع وضعيفه، والسلسلة الصحيحة والضعيفة ، والإرواء، وصحيح وضعيف كتب السنن ، وغير ذلك من الكتب النافعة ، كما أخذنا كذلك من تحقيقات الشيخ الفاضل الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد، وكذا تعليقات الشيخ شعيب على شرح السنة، وغيرهم من المحققين" .

والحق أن الهوامش كلها كانت قصًا ولصقًا وبدون وعي أحيانًا، وكدليل على ذلك، ما جاء في الكاشف (٣٨٨٦/١٢) عند الحديث [٦٠٩٦] حيث ورد في الهامش: "انظر كلام الإمام ابن حجر عليه في الرسالة الملحقة في آخر الكتاب ، وشريك سيء الحفظ" . وهذا كلام الشيخ الألباني . انظر المشكاة (١٧٢١/٣) الحاشية (٦ و ٧) .

وليس ثمة رسالة ملحقة لابن حجر في نهاية كتاب الكاشف، وإنما هي مطبوعة مع الجزء الأول منه . فلم تكن هناك خدمة مميزة قام بها المحقق، إلا أن يكون مجرد النقل من الآخرين هو الخدمة ، فقد أثقل الهوامش بحواشي كتبها غيره، وجعل جمعها كيفما اتفق مزية لعمله! .

٢ - جاء في ص (٢٥) من الجزء الأول من كتاب الكاشف في الحاشية (١) التي تدور حول كتاب التبيان في البيان ما يلي : "شرح هذا الكتاب علي بن عيسى في كتابه حدائق البيان، كما قام عبدالستار زموط بتحقيقه ودراسته لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة (١٩٧٧م)، ثم طبع

الكتاب وحققه وقدم له هادي عطية مطر الهلالي، ونشر في عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية سنة (١٣٩٧هـ/ ١٩٨٧م) إلا أن هذا التحقيق جاء سيئًا للغاية، بما يخل بطريقة التعبير وقواعد الكلام، الأمر الذي يؤثر في الحكم على تأليف الطيبي لمن يعتمد هذه النسخة المطبوعة وحدها دون الرجوع إلى الأصل المخطوط، وهذا هو ما دفعنا إلى إعادة تحقيق الكتاب، ونشرته لنا المكتبة التجارية بمكة المكرمة".

أقول للمحقق الفاضل جزاك الله خيرًا على تحقيقك لكتاب التبيان، والذي لم يسعفني الحظ بالاطلاع عليه. ولكن ألا تعلم أن هناك طبعة للتبيان نشرتها جامعة الكويت وهي بتحقيق توفيق الفيل وعبداللطيف لطف الله وهي منشورة عام (١٩٨٦م) وبعدها نشر هلالي طبعته عام (١٩٨٧م) [٣٠]. وقد نشر عبدالستار زموط رسالته للدكتوراه حول كتاب التبيان عام (١٩٩٦م) [٣١] في بيروت. وأنت لم تشر إلى هاتين الطبعتين، وإنما أشرت إلى عملك وزكيته، وطعنت بأخيك الهلالي، ولم تذكر أدلة تؤكد أن عملك هو الأفضل وأن عمل هلالي كان رديئًا. ما هكذا تورد ياسعد الإبل [٣٢]، فقد قال الله تعالى ﴿فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى﴾ [٣٣].

٣ - وأحيانًا كان المحقق يصحف في تبيان الفرق بين المطبوع والمخطوط، من ذلك ما ورد في متن الكاشف (٣٩٢٨/١٢) وهو الآتي: "والمراد بآل داود: نفسه، والآل [مفخم]". وجاء في الحاشية: "في [ط]: مفخم - وما أثبتناه من [ك] ولعله الأوجه".

ونلحظ هنا أنه ليس ثمة فرق بين (ط) و (ك).

٤ - وكذلك لا يتعقب المحقق مصدر الرواية للطيبي، ولا يبين قيمتها، ومن ذلك ما جاء في الكاشف في (٢٥٦٦/٨) في الحاشية: "كذا في [ط] و [ك] ولعلها في المتن الذي شرحه المصنف - كائنًا ما كان - والله أعلم، وفي جميع الأصول التي بين أيدينا: - كائنًا من كان -".

٥ - جاء في الكاشف (٦٥٠/٢) في المتن: "فتمسك بسنة نزرة خير من إحداث بدعة مستحسنة" وقد علق في الحاشية (٢) على قوله نزرة بما يلي: "كذا في [ك]: نزرة، واضحة لا لبس فيها، وأما في المطبوع فقد جعلها قذرة، ولعله خطأ من الناسخ لتلك النسخة وللأسف، قد وقعت تلك النسخة المحرفة في أيدي كبار العلماء كابن حجر، فكادت أن تذهب بمكانة الإمام الطيبي، وتعصف بجلالته أدراج الرياح، لولا ما ثبت لديهم من سنيته، وحسن اتباعه، فانظر إلى فائدة التحقيق وجمع النسخ، ولله الحمد أولاً وآخرًا، إذ برأ الرجل على أيدينا ...".

هنا اعترف المحقق بأهمية النسخة المصححة، وجمع النسخ وهذا أمر محمود، ولكن كم هو عدد النسخ الخطية التي جمعها؟ إنه ليس لديه إلا نسخة دار الكتب المصرية!، وهذا يبين أهمية العودة للنسخ الأخرى، للتخلص من الأخطاء الكثيرة والتصحيفات التي وردت في طبعة الكاشف الجديدة. وهو إذا أحسن هنا، فقد أساء في مواضع كثيرة من تحقيقه، وينبغي عدم العجب بصنيعه هنا في تبرئة الطيبي على يديه. فإن الطيبي لا يؤاخذ بتصحيف أو تحريف أحدثه ناسخ من بعده، وما يقوم به أي محقق في خدمة المتن إنما هو واجب علمي لا منة له فيه على المؤلف ولا غيره!.

٦ - ما ضمنه المحقق في الكاشف (٣٤٠/١ - ٣٥٦) تحت عنوان: (أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح) مأخوذ من مشكاة المصابيح (١٧٧٣/٣ - ١٧٩٢) بتحقيق الشيخ الألباني، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، المكتب الإسلامي، ولم يشر المحقق إلى المصدر، ولم يذكر قول الألباني عقب الرسالة في (١٧٩٢/٣) من المشكاة، وهو: "يقول محمد ناصر الدين الألباني: انتهى نسخ هذه الرسالة المباركة في مجلسين من نهار الأربعاء سادس عشر ربيع الأول، سنة ثمانين وثلاثمائة

وألف، في مدينة الإسكندرية ، من نسخة مكتبتها المعروفة بـ (المكتبة البلدية) والله الموفق" .

٧ - ترجمة الخطيب التبريزي التي وردت في الكاشف (١/٣٠ - ٣١) منقولة من مقدمة مشكاة المصابيح (١/ و - ز) ولم يشر المحقق إلى مصدرها .

٨ - لم يناقش المحقق جل مسائل البلاغة في كتاب الطيبي.

٩ - كثيرًا ما كانت هنالك أخطاء ترد في نسخة الكاشف المطبوعة في الباكستان، وفي نسخة دار الكتب المصرية في آن واحد ، مما يؤكد ضرورة الاعتماد على مخطوطات أخرى من كتاب الكاشف عند تحقيقه. وقد اعترف المحقق بهذا الأمر في مواضع كثيرة . منها ما جاء في الكاشف (٢/٤١٠) الحاشية (١) : قال المحقق : "كذا في المطبوع والمخطوط ، والصواب أنه ابن أبي حاتم". وانظر أيضًا : (٢/٤٢٩) الحاشية (٨)، و(١٢/٣٦٨٣) و (١٢/٣٨٠٨) و (١٢/٣٨٨٦) و(٨/٢٥٩٦) و (٢/٦٨٠) و (٣/٧٩٦) الحاشية (٦) من كتاب الكاشف .

١٠- يفترض في كل دراسة علمية تحقيق عنوان الكتاب، وتأكيد نسبته إلى مؤلفه يقول عبدالسلام هارون : "وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية :

١ - تحقيق عنوان الكتاب .

٢ - تحقيق اسم المؤلف .

٣ - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤ - تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربًا لنص مؤلفه" [٣٤] .

ولم يحقق هنداوي نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، ولا عنوان الكتاب .

١١- كان على المحقق أن يذكر مراجع التحقيق التي اعتمد عليها في نهاية الكتاب كما هو متبع ، وأن يذكر بيانات كاملة حولها . وهو لم يفعل ذلك .

١٢- كان على المحقق أن يشير إلى الدراسات السابقة التي تناولت كتاب الكاشف ولايغفلها .

١٣- لابد من توثيق الأشعار والأقوال والشواهد التي وردت في كتاب الكاشف في مظانها الأصلية [٣٥]، أو في الكتب التي استقت من تلك المظان، وهي مطبوعة ومتيسرة .

١٤- تقديم دراسة متعمقة عن جهد الطيبي في كتاب الكاشف تحدد مقدار ما أضافه ، من جهد في خدمة السنة، ومدى توظيفه للبلاغة في عملية الفهم والاستنباط من الحديث النبوي الشريف .

١٥- جعل المحقق كتبه ومصنفاته ضمن الفهارس ، انظر : الكاشف (١٣/٤٤٤٦) والإشارة إليها يجب أن تكون بشكل مستقل ، لأنه لا علاقة لها بفهارس الكتاب .

١٦- الأخطاء الطباعية الكثيرة . من ذلك ما جاء في الكاشف : (١/١٨) الحاشية (٥) - عبدالستار مبروك - وصوابه زموط . وجامعة الززهر . وصوابه الأزهر . وورد في الكاشف أيضًا (١/٣٥) آخر سطر: المتوبة . والصواب : المثوبة . وورد في الكاشف أيضًا في : (١٢/٣٨٨٨) عند الحديث [٦١٠٢] : (كمال الشيخ الألباني) والصواب : كلام الشيخ الألباني . وورد في الكاشف أيضًا (٢/٥٤٢): "وجزيرة العرب من حفر أبي موسى ... ومن رمل يربن إلى منقطع السماوة وهي بادية في طريق الشام عرضًا ، هكذا ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى" . وصواب يربن : (يبرين) كما ورد في كتاب المعارف لابن قتيبة [٣٦]، ص (٣٥١) .

١٧- في سرد المحقق لمؤلفات الطيبي في مقدمة الكاشف (١/٢٥ - ٢٧) لم يتبع نظامًا معينًا في سرد المؤلفات، فلم يرتبها ترتيبًا أبجديًا، أو وفق الموضوعات ، أو حسب أهميتها ، وإنما سردها هكذا :

أولاً : التبيان في البيان .

ثانيًا : لطائف التبيان في المعاني والبيان .

ثالثًا : حاشية على الكشاف .

رابعًا : الكاشف عن حقائق السنن .

خامسًا : شرح أسماء الله الحسنى .

سادسًا : أسماء رجال المشكاة .

سابعًا : الخلاصة في أصول الحديث .

ثامنًا : شرح التائية الكبرى .

تاسعًا : شرح التبيان .

عاشرًا : كتاب في التفسير .

حادي عشر : مقدمات في علم الحساب .

٥ – الخاتمة :

تبين لنا من خلال هذا البحث الموجز ما يلي :

١ – في إثبات متن الكاشف صحيحًا لم يكن للمحقق نسخة مخطوطة اعتمد عليها باستثناء نسخة دار الكتب المصرية، ولم يقدم أية بيانات حول نسخة دار الكتب ، وهذا لا يكفي لإخراج النص صحيحًا ، وأما النسخة المطبوعة في باكستان فهي نسخة مشوهة مبتورة لايمكن الاعتماد عليها لأنها مهدرة من حيث قيمتها العلمية .

٢ – لم يلتزم المحقق بما وعد به من تخريج النصوص المنقولة والأشعار وغير ذلك ، وبعبارة أدق : لم يحقق الكتاب تحقيقًا علميًا كاملاً، ولم ينل الخدمة التي يستحقها كمصدر مهم في شروح السنة النبوية .

٣ – النسخة الجديدة من كتاب الكاشف والمطبوعة بمكة المكرمة مليئة بالأخطاء العلمية ولاسيما في الشواهد الشعرية مما لا يستقيم مع أدنى درجات البلاغة ! فهي من حيث قيمتها العلمية شبيهة بطبعة الباكستان ولا يمكن التعويل عليها .

٤ – كتاب الكاشف للطيبي لا يزال بحاجة إلى من يخدمه ويحققه التحقيق الذي يليق بمكانته العلمية ، وأتمنى أن تنهض إحدى مراكز التحقيق في العالم العربي بعبء هذه المهمة الجليلة .

٥ – إن ما قدمته من ملاحظات عامة حول صنيع المحقق عبدالحميد هنداوي كان الغرض منه النصيحة له ولغيره من الباحثين الذين يتسرعون في إخراج كنوز التراث مشوهة مبتورة ، وكنت أتمنى أن أجد عمله كاملاً لاغبار عليه، ولا تشوبه شائبة، ولعله ينتفع بهذه الملاحظات ويأخذ بها في طبعته لكتاب الكاشف في المرة القادمة ما أمكن ذلك .

آمل من أخي في الدين هنداوي أن لا يضيق صدره بقراءة هذا النقد، وأشكر له اهتمامه بالتراث الإسلامي العظيم ، وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا إلى ما يحب ويرضى .

الهوامش

١ – انظر **الدرر الكامنة** ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ . **وبغية الوعاة للسيوطي**، ٥٢٢/١ ، الطبعة الأولى . **والبدر الطالع** للشوكاني، ٢٩٩/١ مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ . **وشذرات الذهب** لابن العماد، ١٣٧/٦، نشر المكتب التجاري، بيروت . **وكشف الظنون**، ١٤٧٨/٢، دار الفكر . **والأعلام** ، ٢٨٠/٢، الطبعة الثالثة.

٢ – **مقدمة ابن خلدون** ، ص ٤٤٠، الطبعة الخامسة – دار القلم – بيروت ، ١٩٨٤م .

٣ – انظر **كشف الظنون** (١٧٠٠/٢) . **والتعليق الصبيح على مشكاة المصابيح** للكاندهلوي (٥/١) نشر مكتبة مدينة العلم، مكة المكرمة، ١٣٥٤هـ .

٤ – حققه المفتي عبدالغفار مع آخرين ونشرته إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان، ١٤١٣هـ .

٥ – طبع في ماليزيا في نهاية عام ١٩٩٧م، ووزعت الطبعة الأولى منه في سنة ١٩٩٨م، والناشر دار الفخر بماليزيا.

٦ – اعتمدت على الطبعة الرابعة ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٧ – رواه البيهقي عن عائشة ورمز له السيوطي **في الجامع الصغير** بالضعف . انظر : **فيض القدير** (٢٨٦/٢)، الحديث (١٨٦١) .

٨ – **تحقيق النصوص ونشرها** ، ص ٨٤ .

٩ – ترجم الكتاب السيد يعقوب بكر، وراجعه رمضان عبدالتواب، ونشرته دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة.

١٠- نشر الكتاب مكتبة : عالم الكتب ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

١١- ص (ح - د) مطبوع على آلة الكاتبة .

١٢- انظر تفصيل ذلك في مبحث أصول النصوص، ص (٢٩) وما بعدها من كتاب **تحقيق النصوص ونشرها** لعبدالسلام هارون .

١٣- نقلاً عن **تحقيق النصوص ونشرها**، لعبدالسلام هارون، ص (٦٦ - ٦٧) .

١٤- **شرح ديوان المتنبي** للبرقوقي، ٤/٤٢٧ .

١٥- **تحقيق النصوص ونشرها**، ص ٦٠ .

١٦- المرجع السابق، ٦٠ - ٦١ .

١٧- ص ٥١، طبعة دار صادر - بيروت، (١٤٠٠هـ) .

١٨- **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، للأعلم الشنتمري - ت. د . علي المفضل حمودان ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ .

١٩- **شرح ديوان الأعشى**، تحقيق كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، ط١، ص٥١ .

٢٠- **التبيان في البيان** للطيبي، بتحقيق عبدالستار زموط، ص ٥٣٢ . نقلاً عن ديوان المتنبي، ص ٤٢٨ .

٢١- **تحقيق النصوص ونشرها**، ص ٤٧ - ٤٨ .

٢٢- صححه محمد عبدالسلام شاهين، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

٢٣- **مرقاة المفاتيح للقاري** ، علق عليه صدقي محمد جميل العطار، ونشرته المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

٢٤- **ديوان مروان بن أبي حفصة** ، شرحه أشرف أحمد عدرة، نشر دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .

٢٥- بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت .

٢٦- ورد هذا القول كشاهد من شواهد النثر في **تفسير البحر المحيط** لأبي حيان (٤٦٦/٧) وهو بتحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

٢٧- انظر **لسان العرب**، مادة (دنا) .

٢٨- ورد البيت بدون نسبة في **جواهر البلاغة** للهاشمي، ص(٨٥)، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية عشرة . وهو منسوب إلى المتنبي في كتاب **علم المعاني** لعبدالعزيز عتيق، ص (٨٣) . نشر دار النهضة العربية - بيروت . ولم أجده في **شرح ديوان المتنبي للبرقوقي** - طبعة المكتبة التجارية، ١٩٣٠م .

٢٩- **تحقيق النصوص ونشرها** ، ص ٦٤ .

٣٠ - نشرته مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب في بيروت .

٣١- نشرته دار الجيل - بيروت .

٣٢- مثل عربي . انظر : **تفسير الكشاف** للزمخشري، ٦٢٣/٤ .

٣٣- سورة النجم : الآية : ٣٢ .

٣٤- **تحقيق النصوص ونشرها**، ص ٤٢ .

٣٥- انظر : المرجع السابق، ص ٥٢ .

٣٦- نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

المصادر والمراجع

١ - **الإمام الطيبي، الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية، حياته وجهوده العلمية** ، محمد رفعت زنجير ، دار الفجر - ماليزيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .

٢ - **الأعلام**، للزركلي ، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٦٩م .

٣ - **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٤ - **البدر الطالع**، للشوكاني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.

٥ - **بغية الوعاة** للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ .

٦ – **تاريخ الأدب العربي**، بروكلمان، ترجمة السيد يعقوب بكر ، ومراجعة رمضان عبدالتواب، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة .

٧ – **التبيان في البيان**، للطيبي، تحقيق عبدالستار زموط، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .

٨ – **تحقيق النصوص ونشرها** ، عبدالسلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

٩ – **التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح** ، محمد إدريس الكاندهلوي، مكتبة مدينة العلم، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٥٤هـ .

١٠– **جواهر البلاغة** ، للهاشمي، نشر إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية عشرة .

١١– **الخلاصة في أصول الحديث**، للطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢– **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ .

١٣– **ديوان مروان بن أبي حفصة**، شرحه أشرف أحمد عدرة، نشر دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

١٤– **سقط الزند، للمعري** ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

١٥– **شذرات الذهب**، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري، بيروت.

١٦– **شرح ديوان الأعشى**، تحقيق كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى .

١٧– **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، للأعلم الشنتمري – ت. د . علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ .

١٨– **شرح ديوان المتنبي**، عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

١٩– **علم المعاني**، عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت .

٢٠– **الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي**، محمد رفعت زنجير، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة .

٢١– **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، للمناوي، دار الفكر .

٢٢– **الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي**، تحقيق المفتي عبدالغفار مع آخرين، نشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، وطبعة مكتبة الباز . بمكة المكرمة، تحقيق عبدالحميد هنداوي، ١٤١٧هـ .

٢٣– **كتاب المعارف**، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

٢٤– **الكشاف** ، للزمخشري، صححه محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

٢٥– **كشف الظنون**، حاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٢٦– **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

٢٧– **مرقاة المفاتيح**، للقاري، علق عليه صدقي محمد جميل عطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة .

٢٨– **مقدمة ابن خلدون**، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م .

٢٩– **معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص**، للعباسي، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، عالم الكتب .

٣٠– **معجم المؤلفين**، كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت .

٣١ – **هدية العارفين** ، للبغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ .